A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/828
5 December 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الخامسة والاربعون
البند ٣٤ من جدول الاعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ موجهة
إلى رئيس الجمعية العامة من وزير خارجية
جنوب افريقيا

يساور القلق حكومة جنوب افريقيا لأن المعالم التي حددها تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والاتجاه العام الذي ساد العديد من البيانات التي أُدلي بها حتى الآن في المناقشة العامة إنما تعكس مشاعر التعصب التي تفشت في عقود ماضية وعفى عليها الزمن الآن - كما لو أن شيئا لم يحدث تقريبا منذ تولى السيد ف. و. دي كليرك رئاسة الجمهورية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي . وليست للجمعية العامة أية ولاية قانونية من حيث ميثاق الامم المتحدة لمناقشة هذا الموضوع . وأقول بكل جدية أن هذه المناقشة غير لائقة ولا داعي لها وتؤدي الى نتائج عكسية . لقد تغيرت الامور في جنوب افريقيا . هل الجمعية العامة عاجزة عن أن تتواءم مع التغير كما فعلنا في جنوب افريقيا على مدى الأشهر الاخيرة ؟

فلأستعرض مجرى التطورات التي طرأت منذ أيلول/سبتمبر من العام الماضي .

قال الرئيس دي كليرك في الكلمة التي أدلى بها لدى توليه مهام منصبه منذ ما يزيد قليلا عن العام ، أن هدفه يتمثل في قيام جنوب افريقيا جديدة ؛ جنوب افريقيا وقد تغيرت تغيرا كاملا ؛ جنوب افريقيا وقد تخلصت من خصومات الماضي ؛ جنوب افريقيا خالية من السيطرة أو القمع مهما كان شكلهما .

ما مدى الشوط الذي قطعناه في هذا الاتجاه ؟

- تم إلغاء ما يزيد على ١٠٠ من القوانين والانظمة التمييزية . ولم يتبق سوى ثلاثة قوانين للفصل العنصري : سيجري إلغاء قانونين منها ، وهما قانون مناطق الجماعات وقوانين الاراضي ، وذلك حينما يستأنف البرلمان انعقاده في العام القادم . وسيسقط القانون الثالث ، وهو قانون تسجيل السكان ، حينما يعتمد دستور جديد . وبناء على ذلك فإن التزام حكومتي بتقويض آخر دعائم الفصل العنصري التزام نهائي ولا رجعة فيه . لقد أصبح الفصل العنصري مسألة من مسائل الماضي بالنسبة لنا ؛

- فَتَح حزبي ، الحزب الوطني ، وهو الحزب الحاكم ، بابه لجميع مواطني جنوب افريقيا بصرف النظر عن لونهم . ويؤكد هذا أيضا رفضنا للتمييز العنصري بجميع أشكاله وعدم النكوص عن التزامنا بإزالة جميع جوانب التمييز العنصري من سياسة الحكومة ؛

- التزمنا بعملية مفاوضات مع جميع الزعماء السياسيين والاحزاب السياسية الذين يمثلون قاعدة يعترف بها بغية صياغة دستور جديد لجنوب افريقيا يحظى بتأييد الاغلبية من مجموع سكان البلد ؛

- تم الإفراج عن السيد مانديلا ومعاونيه ؛

- تم إضفاء الطابع القانوني على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا وغيرهما من التنظيمات كي تشترك بحرية في العملية السياسية ؛

- رفعت حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلد ؛

- تعهدنا علنا بإعادة النظر في تشريعات الامن القائمة لكفالة عدم وجود أي قيد على ممارسة نشاط سياسي حر معتاد . وسيجري هذا حينما يجتمع البرلمان في العام القادم .

وقد أُزيلت العقبات التي تعترض سبيل بدء إجراء مفاوضات بشأن وضع دستور جديد وذلك باعتماد محضر بريتوريا من جانب المؤتمر الوطني الافريقي وحكومتي في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

وكان من المعالم البارزة للاتفاق إعلان المؤتمر الوطني الافريقي أن التنظيم سيوقف القيام بأي أعمال مسلحة أو أنشطة ذات صلة . وتم أيضا التوصل الى اتفاق بشأن تعريف الجرائم السياسية في حالة جنوب افريقيا وبشأن اتخاذ إجراء مزمع للإفراج عن السجناء ومنح تعويض لبعض الاشخاص وفئات من الاشخاص .

ويلاحظ الإتفاق أنه في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل اليه ، "أصبح السبيل ممهدا الآن للانتقال الى إجراء مفاوضات بشأن دستور جديد" . وتُجرى محادثات استطلاعية لتحقيق هذه الغاية .

ويتسم هذا الاتفاق باهمية بالغة ، وكما جاء في محضر بريتوريا ، "يمكن أن يمثل علامة على الطريق المفضي الى تحقيق سلم ورخاء حقا لبلدنا" .

لقد أوضح الرئيس دي كليرك دونما لبس الاهداف التي ستسعى حكومة جنوب افريقيا ناهدة لتحقيقها وهي :

- إقامة ديمقراطية متعددة الاحزاب وإجراء انتخابات منتظمة ؛

- قبول حق جميع مواطني جنوب افريقيا في المشاركة في الحكومة على جميع الاصعدة من خلال تقاسم السلطة دونما سيطرة ؛

- حماية الاقليات من إساءة استخدام سلطة الاغلبية من خلال نظام مراجعة وموازنة في صلب الدستور كما هو الحال في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان . ولن يشكل لون بشرة الشخص أو عرقه في جنوب افريقيا الجديدة قاعدة السلطة لاي حزب سياسي . وستتجاوز المصالح والقيم والمعايير المتقاسمة الفواصل العرقية بحيث لا يساء بعد الآن فهم كلمتي "الاقلية" و "الاغلبية" على أنهما تعنيان "البيض" و "السود" . ويهدف حزبي لان يصبح بالفعل حزب الاغلبية ؛

- صوت متساوي القيمة للجميع ، أي بعبارة أخرى نظام صوت واحد للشخص الواحد ؛

- إقامة سلطة قضائية مستقلة ؛

- حرية الدين ؛

- حرية الاجتماع والتعبير ؛

- حرية الصحافة ؛

- إقامة نظام اقتصادي سوقي التوجه ؛

- الحق في حيازة الممتلكات الخاصة والتصرف فيها ؛

- الإعتراف باحتياجات الذين يعانون نتيجة تراكم الإهمال . وأشير الى احتياجات المحرومين في بلدنا ومنطقتنا والى ضرورة إصلاح تلك التراكمات وأن نتوخى الابتكار في نهجنا ؛

- وضع شرعة حقوق تكون راسخة واهلا لتنظر المحاكم فيها كما هو متعارف عليه في أفضل النظم الديمقراطية العصرية .

هذه هي الخطوط العامة لجنوب افريقيا الجديدة التي نعمل في سبيل إقامتها . وإزاء هذه الخلفية ، فإن كثيرا من المقترحات بمشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة تبدو مفتقرة الى المنطق تماما .

وثمة قبول واسع الانتشار لدى الحكومات مفاده أن التغييرات في جنوب افريقيا لا رجعة فيها . وقد أقر بهذه الحقيقة الرئيس بوش وغيره من الزعماء الحكوميين ، بما فيهم الزعماء الافارقة ، ممن أجرى معهم الرئيس دي كليرك وأنا مناقشات في الأشهر الاخيرة ، وقد أقر بعضهم بذلك علانية وصراحة . كما أن العديد من رؤساء الدول الافريقية الذين قمنا بزيارتهم والحكومات الافريقية التي أرسلت وفودا مختلفة الى جنوب افريقيا في الأشهر الأخيرة موافقون على أن السُبل مهيأة الآن لتطبيع العلاقات مع

جنوب افريقيا وأن الوقت قد حان لنا في افريقيا كي نعمل معا لوضع خطط لتنمية اقتصادية مشتركة تقوم على التعاون الإقليمي الوثيق . والى أولئك الممثلين الافارقة الذين يدّعون أنهم مطلعون على ما يجري حاليا في جنوب افريقيا وبقية أنحاء افريقيا ، أوجه السؤال التالي : "كيف تخدمون مصالح شعوبكم بهدر الوقت والطاقة في مناقشة ينبغي لها ألاّ تُجرى ؟" ينبغي لهم عدم التحريض على المزيد من الشقاق ، الذي سبّب بالفعل الكثير من الخراب في القارة الافريقية . بل ينبغي لهم تشجيع إجراء المفاوضات واتخاذ وسائل سلمية أخرى لحل الخلافات .

لقد حان الوقت لأن يعتاد المجتمع الدولي والجمعية العامة بوجه خاص على تقبل هذه الحقائق الجديدة الحاصلة في جنوب افريقيا .

ومن الأمور غير المشجعة أن يلاحظ ترديد إتهامات قديمة ورفض بعض الوفود الاعتراف بما اعترف به المؤتمر الوطني الافريقي نفسه في محضر اجتماع بريتوريا المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ والذي مفاده أن "الطريق مفتوح الآن للمضي قدما نحو إجراء مفاوضات بشأن وضع دستور جديد" . وهذه الوفود تصر ، بدلا من ذلك ، على أنه لا يزال يتعين إيجاد مناخ يؤدي إلى إجراء مفاوضات . والادعاءات المتعلقة بزعزعة استقرار البلدان المجاورة إنما هي أثر متخلف عن الماضي . والحقيقة هي أن حكومة جنوب افريقيا قد تعهدت ، علنا ، بالامتناع عن تقديم أية مساعدة عسكرية لمنظمتي "يونيتا" و "رينامو" ، ونحن نعتقد أن حكومتي أنغولا وموزامبيق مقتنعتان بحسن نوايانا من هذه الناحية .

ومن الأمور غير المشجعة بصفة خاصة أن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يشجع استمرار فرض التدابير الرامية إلى الضغط على حكومة جنوب افريقيا للتحرك في الاتجاه الذي التزمت به فعلا . ونحن ندرك أن هذا صدى لما ينادي به المؤتمر الوطني الافريقي . غير أنه سيكون مطلوبا من المؤتمر الوطني الافريقي ، في يوم ما ، أن يقدم حسابا لشعبه عن البؤس الذي سببته له هذه الاستراتيجية السياسية .

ويقدر أن عدد العمال السود الذين يدخلون ، سنويا ، سوق العمالة في جنوب افريقيا هو ٣٥٠ ٠٠٠ عامل . واقتصادنا يحتاج إلى تحقيق معدل نمو حقيقي نسبته ٥ في المائة في السنة كي يتمكن من استيعاب هؤلاء العمال . وقد سجلنا في عام ١٩٨٩ نموا تزيد نسبته زيادة هامشية عن ٣ في المائة . والنسبة المتوقعة في السنة التقويمية الجارية ليست أفضل من تلك النسبة .

ونحن بحاجة إلى بناء مدرسة جديدة في كل يوم من أيام السنة لاستيعاب الزيادة في عدد الاطفال السود الذين يبلغون سن دخول المدارس . وهذا يتجاوز حدود إمكانياتنا مالم نتمكن من تحقيق زيادة سريعة في معدل نمونا الاقتصادي .

ويجب أن يدرك من يؤيدون استمرار فرض تدابير الجزاءات ، ومن بينهم المؤتمر الوطني الافريقي ، أن الحملة تضر بالفئات الضعيفة في مجتمعنا . وإدامة الجزاءات تؤدي ، ببساطة ، إلى تأخير استعادتنا لقدرتنا على توفير الوظائف والخدمات الاساسية في مجالات مثل التعليم والصحة والإسكان ، وعلى سد الثغرة الموجودة بين الذين يملكون والذين لا يملكون . والحكومة ليست بحاجة إلى ما يدفعها إلى مواصلة عملية التغيير الدستوري ، كما بينت أحداث فترة الاثنى عشر شهرا الماضية . والتزامنا في هذا الشأن هو التزام نهائي .

إن أهدافنا الإنمائية ترمي إلى علاج أوجه الإهمال المتراكم وأوجه اللامساواة ، إلا أن القيود التي تفرضها على المستثمرين الاجانب سياسات الجزاءات التي تتبعها حكوماتهم قد أحبطت الجهود التي يبذلها أولئك المستثمرون للقيام بدور في هذا الشأن .

وآثار القيود الاقتصادية تتجاوز حدودنا . فالانتعاش الاقتصادي الإقليمي يعتمد على حالة اقتصاد جنوب افريقيا . وقد أقر بذلك إعلان دبلن الذي أصدره المجلس الاوروبي في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ والذي جاء فيه ما يلي :

"يعتقد المجلس الأوروبي أن جنوب افريقيا الجديدة ، التي ستكون قد سخرت كل ما تمتلكه ليس فقط من موارد مادية بل أيضا من موارد بشرية وفيرة ، لديها القدرة على العمل كعنصر تنشيط للنمو في منطقة الجنوب الافريقي . والمجلس الأوروبي يتطلع إلى اليوم الذي يتسنى له فيه أن يرحب ، في المستقبل القريب ، بجنوب افريقيا جديدة تسودها الديمقراطية ويتحقق فيها الرخاء الاقتصادي مع احتلالها لمكانها الصحيح كأمة افريقية في المجتمع الدولي" .

وثمة قوى أخرى تقوم أيضا بتشكيل مصير المنطقة . فهناك تغييرات عميقة في مجال العلاقات بين الدول ، ولاسيما الدول الكبرى ، وكذلك في داخل الامم وفي نطاق المجتمعات المحلية . وقد انبثقت روح جديدة من التوافق والتعاون ، باستثناء الازمة القائمة في الشرق الاوسط . ولقد بوغتنا جميعا ، على حين غرة ، بنهضة لم تكن

متوقعة . فسور برلين قد تقوض . وانقسام أوروبا آخذ في التلاشي . وهناك مسيرة حازمة نحو "أوروبا عام ١٩٩٢" . وإعادة تشكيل هذه القارة على وشك الوقوع .

ونحن في افريقيا ، في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي ، نتساءل عن موقعنا في هذا التغيير الهائل .

فدول الجنوب الافريقي ، البالغ عددها ١١ دولة ، يتراوح عدد سكانها مجتمعين بين ١٠٠ مليون و ١١٠ ملايين نسمة . وهي تقع بمنطقة تتمتع بموارد طبيعية قيمة ، وبوسعها أن تصبح واحدة من أغنى مناطق العالم .

ولكن نجاح هذا الهدف يقتضي أن تقوم دول الجنوب الافريقي ، التي تمزقت بفعل الاستعمار والحروب والصراعات والنزاع العنصري ، بضم صفوفها والعمل سويا في ظل تخطيط مشترك من أجل بلوغ حلمها المشترك بمستقبل أفضل .

ونظرا للتطورات البعيدة المدى التي تحدث في وسط وشرق أوروبا ، فإن افريقيا تتعرض لخطر الانزواء والاغفال .

وقد جاء في آخر تقرير للبنك الدولي أن الدين الاجنبي الذي تتحمله افريقيا جنوب الصحراء الكبرى يبلغ ١٤٣,٢ بليون دولار في عام ١٩٨٩ - أي بزيادة قدرها ٤ بليون دولار عن عام ١٩٨٨ .

وأحدث تقرير للمؤسسة المالية الدولية في لندن يبين أن افريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد تلقت معونة إنمائية قيمتها ٨٣ بليون دولار في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨ . ورغم هذا ، فإن مستوى المعيشة في هذه المنطقة قد هبط بنسبة ٢,٢ في المائة سنويا .

وفي عام ١٩٧٠ ، كانت حصة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى من التجارة العالمية تبلغ ٢,٣ في المائة . وبحلول عام ١٩٨٥ ، كانت هذه الحصة قد هبطت إلى ١,٣ في المائة ، وهي تشكل حاليا ما يقل عن ١ في المائة .

وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، التي يبلغ عدد سكانها ٤٥٠ مليون نسمة ، لديها ناتج محلي إجمالي يعادل الناتج المحلي الإجمالي لبلجيكا التي يبلغ سكانها ١٠ مليون نسمة . ولا يدخل الناتج المحلي الإجمالي لجنوب افريقيا هذه الحسبة .

وقد خلص البنك الدولي في آخر تقرير أصدره إلى أن "احتمالات المستقبل الاقتصادية لافريقيا تنذر بالخراب" ، ولكن جاء في هذا التقرير أيضا "أن افتراض إيجاد حلول لتلك المشاكل التي أشاعت الفرقة بين سكان منطقة الجنوب الافريقي يعد افتراضا معقولا ، وأن التعاون الاقتصادي في هذه المنطقة سيؤدي في النهاية إلى إحداث تحول في فرص المستقبل بالنسبة للجنوب الافريقي بكامله" .

ويتضح مما تقدم أن الدول الافريقية ، بما فيها دول الجنوب الافريقي ، سوف تطالب بوضع برنامج لها في مجال البقاء والتنمية ، ولاسيما في أعقاب التطورات التي وقعت في وسط وشرق أوروبا .

وقد أسفرت الأحداث الواقعة في أوروبا الشرقية واحتمال إعادة تشكيل الاتحاد الأوروبي عن قيام الأمم الأوروبية والدول العظمى بعملية مثيرة من عمليات إعادة تقييم الأولويات . والواقع أن هذه التطورات ، لا سيما الحادث منها في أوروبا ، التي تمثل في العادة ذلك الجزء من العالم الصناعي الشديد الصلة بافريقيا ، وقد أصابت العديد من الزعماء الافارقة بالقلق والهم والشك . وهم مهمومون لأن فتح الأسواق وتهيئة فرص الاستثمار في أوروبا الوسطى والشرقية قد يبعدان المستثمرين عن افريقيا ويقللان الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في القارة الافريقية . ومن الواضح أنه سيكون من المتعين علينا في افريقيا أن نرتب حياتنا جيدا إذا أردنا أن نظل عاملا فعالا في الشؤون العالمية . ومنذ بضعة أسابيع ، أهاب الرئيس الأوغندي يووبري موزفيني ، رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، بالبلدان الافريقية أن تسرع بتكوين اتحاد اقتصادي قاري لأجل التنسيق إزاء ما يُتوقع من تخفيض في المعونة الأوروبية والتجارة الأوروبية بعد سنة ١٩٩٣ .

وفي الشهر الماضي ، قال السيد سليم أحمد سليم أمين عام منظمة الوحدة الافريقية في بيانه الافتتاحي أمام مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية المعني بالاستقرار والأمن والتعاون في افريقيا ، الذي استغرق يومين ، إنه مقضي على افريقيا بأن تخسر ، بعد إنشاء سوق وحيدة في أوروبا ، ترتيبات التجارة التفضيلية المعقودة مع البلدان الأوروبية . وقال إنه ليس أمام افريقيا من خيار سوى السعي لتحقيق هدف الاعتماد الجماعي على النفس .

وقد قال السيد سليم إنه لم يعد بوسع افريقيا أن تعيش في وهم استمرار الدعم الاقتصادي من أوروبا لأن أوروبا تنكفئ على نفسها بصورة مطردة وتعطي الأولوية

لمشاكلها الذاتية . وقد دعا إلى اتخاذ خطوات لإنشاء اتحاد اقتصادي افريقي ولتدعيم التجمعات الاقليمية الاقتصادية الافريقية ، على أمل أن يتحقق ذلك بحلول حزيران/يونيه المقبل ، وهو الموعد المقرر لعقد مؤتمر اقتصادي افريقي في أبوجا ، بنيجيريا .

وتوجد فعلا في الجنوب الافريقي هياكل يمكن أن تشكل أساسا لتخطيط برنامج إنمائي للجنوب الافريقي ولتنفيذ مثل هذا البرنامج . وفي جميع المجالات الهامة توجد هياكل ومنظمات تتمتع بالخبرة والدراية الفنية في أمور التجارة ، والاستثمار ، والنقل ، والتكنولوجيا ، والمياه ، والكهرباء ، والعمل ، والسياحة - إما في بعض بلدان المنطقة أو في جنوب افريقيا ، وهي : اللجنة الاقليمية للجنوب الافريقي المعنية بحفظ التربة واستغلالها ، ومجلس الجنوب الافريقي الاقليمي للسياحة ، والاتحاد النقدي للجنوب الافريقي ، والاتحاد الجمركي للجنوب الافريقي ، والمصرف الانمائي للجنوب الافريقي ، ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي . وهكذا ، توجد لدينا طائفة جد متنوعة من الهياكل المتاحة التي يمكن إدماجها ، واستغلالها وتكييفها وتوسيعها بجهد مشترك ، وهي هياكل يمكن أن تضع الجنوب الافريقي على مسار التقدم .

وقد تتساءلون : "بماذا يمكن أن تساهم جنوب افريقيا؟" . وردي هو أن الدراية الفنية المتوفرة لدى جنوب افريقيا يمكن أن تقدم مساهمات كبيرة في عدة ميادين ، من بينها ميادين الزراعة ، والتعدين ، والهندسة المدنية والتشييد ، والاعمال التجارية والتسويق ، والصحة ، والتربية ، والاتصالات ، والبحث العلمي .

وإذا ما أريد توحيد موارد بلدان الجنوب الافريقي جميعها ، فبوسعنا أن نقدم سوقا كبيرة مستقرة مفتوحة أمام العالم وبذلك تكون المنطقة في وضع جيد يسمح لها بممارسة النشاط التجاري مع الاسواق العالمية . وتود جنوب افريقيا أن تكون شريكا على قدم المساواة ، لا أكثر ، في تنمية شبه قارتنا .

وفي الوقت الذي نتخلى فيه عن التقسيمات القديمة والايديولوجيات التي أفلست ، لابد وأن تكون الاحتمالات مشرقة فيما يتعلق بتوسيع نطاق التعاون وتعميقه على نحو يحقق المنفعة المتبادلة . وجنوب افريقيا تشارك بقية افريقيا رغبتها نسيان خلافات الماضي والتصدي للتحديات الجديدة التي يفرضها العقد الاخير من هذا القرن . وهناك جنوب افريقيا جديدة تظهر إلى الوجود . وثمة جنوب افريقي جديد يلوح على مرمى البصر .

وليس هناك ما يدعو الجمعية إلى مواصلة التركيز على قضايا الماضي التصادمية ؛ فهي لم تعد ذات أهمية . وبدلا من ذلك ، دعونا نواجه الاحتياجات الانمائية الملحة الموجودة في القارة الافريقية عموما وفي منطقة الجنوب الافريقي على وجه التحديد . ولقد حان الوقت لذلك .

وسأغدو ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٣٤ من جدول الاعمال .

(توقيع) ر. ف. بوتا

- - - - -